المحكمة الجنائية الدولية

RC/ST/V/1

Distr.: General
10 May 2010

ARABIC
Original: English

المؤتمر الاستعراضي لنظام روما الأساسي

كمبالا

٣١ أيار/مايو – ١١ حزيران/يونيو ٢٠١٠

٩ حزيران/ يونيه ٢٠١٠، الساعة ١٣:٤٠٠

تقييم العدالة الجنائية الدولية

تأثير نظام روما الأساسي على الضحايا والمجتمعات المتأثرة

مشروع موجز غير رسمي مقدم من جهات التنسيق

ألف – مقدمة

١ – اضطلع المؤتمر الاستعراضي في جلسته العامة الخامسة المعقودة في ٢ حزيران/ يونيه ٢٠١٠ بعملية تقييم بشأن قضية تأثير نظام روما الأساسي على الضحايا والمجتمعات المتأثرة استناداً إلى النسق الذي اعتمدته جمعية الدول الأطراف في دورتها الثامنة المستأنفة[١] وورقة المناقشة[٢] المؤرخة ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

٢ – أدلت جهتا التنسيق المشتركتين، فنلندا والصين، بملاحظات استهلالية أعربتا فيها عن امتنانهما لجميع من شارك في الأعمال التمهيدية بطريقة بناءة ومنصبة على تحقيق النتائج.

باء – كلمة رئيسية أدلت بها السيدة رظيكا كوماراسوامي، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الأطفال والنزاعات المسلحة

٣ – أكدت السيدة كوماراسوامي على أهمية الدور الذي تقوم به المحكمة الجنائية الدولية في كسر حاجز صمت الضحايا الذين عانوا من أشد ما يثير انشغال المجتمع الدولي من الجرائم الخطيرة. وأكدت كذلك أن كسر حاجز الصمت كان بمثابة أولى عمل على طريق العلاج وأبدت التزامها بنظام روما الأساسي لخلقه وضوحاً مفاهيمياً عن طريق تحديد تفاصيل جرائم الحرب، كتجنيد أو تسجيل الأطفال كجنود أطفال، ولإرسائه أحكاماً لإعادة التأهيل للتعويضات.

---

(١)

(٢)

٤ - وأكدت بأن حق الضحايا في المشاركة في مختلف مراحل الدعاوى المرفوعة أمام المحكمة يعتبر وجهاً أكثر إبداعاً من أوجه نظام روما الأساسي. وأكدت أنه ما دامت حقوق المدعى عليهم في سلامة المقاضاة محفوظة، والقسم الخاص بالمجني عليهم في المشاركة والتعويض مسموح به لمساعدة الضحايا في تنظيم تمثيلهم القانوني أمام المحكمة، فإن ذلك يكون بالتأكيد خطوة إيجابية إلى الأمام.

٥ - كما أشارت السيدة كوماراسوامي إلى التحديات الصعبة المتمثلة في كفالة سلامة الضحايا الذين يدلون بشهادتهم كشهود وكضحايا مشاركين. وأشارت في هذا الصدد مع الرضى إلى التدابير المختلفة التي اعتمدتها المحكمة في هذا الصدد؛ وأبرزت في هذا الصدد.

٦ - شددت السيدة كوماراسوامي على أن العدالة ينبغي أن تعنى أيضاً بتعويض وتأهيل الضحايا. وفي هذا الصدد أشارت إلى الصندوق الاستئماني لصالح الضحايا. ولاحظت أن دور هذا الصندوق ليس فقط لتقديم التعويضات التي يصدر بها حكم من المحكمة، ولكنه دور سيكولوجي كذلك وتأهيل جسماني ودعم مالي. وشجعت على تعزيز الجهود الدولية لتطوير قدراته، وناشدت بهذا الخصوص جميع الدول إلى تقديم أكب قدر من الدعم إلى الصندوق الاستئماني.

٧ - وفيما يتعلق بوضع الأطفال في النزاع المسلح بصفة خاصة، شددت على أن تعزيز مجتمع الأطفال الضحايا مهم للغاية أيضاً خلال فترة التأهيل التي تلي النزاعات. كما أن إعادة دمج الأطفال الجنود مرة أخرى في مجتمعاتهم ضروري للمحافظة على مستقبلهم، وأوصت بأن يركز الصندوق الاستئماني لصالح الضحايا على هذه المسألة. وبالإضافة إلى ذلك، شددت على الحاجة إلى برنامج حساس جنسانياً وأوضحت أنه أمر عاجل.

جيم - مناقشات حلقة النقاش

٨ - دُعي أعضاء الحلقة إلى معالجة القواعد الاسترشادية الثلاث من قواعد نظام روما الأساسي بخصوص الضحايا والمجتمعات المتأثرة، إلى جانب التحديات المصاحبة لها:

(أ) مشاركة الضحايا وتعويضاتهم، بما في ذلك حماية الشهود؛

(ب) ودور التوعية؛

(ج) ودور الصندوق الاستئماني للضحايا.

٩ - وكان أعضاء الحلقة يتألفون من:

(أ) السيدة جوستين ماسيكا بيهامبا، المؤسسة المشتركة والمنسقة لجمعية التآزر النسائي مع ضحايا العنف الجنسي (Synergie des Femmes pour les Victimes des violences Sexuelles)

(ب) السيدة إليزابيث رين، رئيسة مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا؛

(ج) السيدة كارلا فيرستمان، مديرة الإنصاف؛

(د) السيد دافيد تولبيرت، رئيس المركز الدولي للعدالة الانتقالية؛

(هـ) السيدة بنتا مانصاري، مسجلة في المحكمة الخاصة لسيراليون؛

(و) السيدة سلفانا أربيا، مسجلة في المحكمة الجنائية الدولية.

١٠ - وتولى السيد إريك ستوفر مدير مركز حقوق الإنسان في جامعة بيركلي القيام بإدارة مناقشات الحلقة.

١ - مشاركة الضحايا وتعويضاتهم، بما في ذلك حماية الشهود

١١ - افتتح المدير المناقشات بأن سأل أحد أعضاء الفريق عن السبب في كون مشاركة الضحايا هامة إلى هذه الدرجة وما الذي يمكن أن تفعله المحكمة لتشجيع تلك المشاركة.

١٢ - واتفق أعضاء الفريق على أهمية مشاركة الضحايا والحاجة إلى تعزيز وضع الضحايا كأصحاب مصلحة في نظام روما الأساسي وكمستفيدين منه.

١٣ - وأشارت السيدة أربيا إلى أن نظام روما الأساسي كان علامة بارزة في تدعيم حقوق الضحايا بواسطة تدوين حقهم في المشاركة. وأكدت بأن هذا الحق أصبح الآن حقيقة واقعة: فقد تقدم ٢٦٤٨ ضحية حتى الآن بطلبات للمشاركة، وحصل ٧٧٠ منهم على إذن بالمشاركة في الدعاوى. وأفادت بأن التجربة تجعل الضحايا يشعرون بأنهم يستطيعون المساهمة في إثبات الحقيقة وأن معاناتهم معترف بها. وأفادت كذلك بأن الدور الوحيد المتاح للضحايا في الإجراءات الجنائية في الكثير من النظم القانونية الوطنية هو دورهم كشهود، في حين أن نظام روما الأساسي يمكن الضحايا من المشاركة في الدعاوى، وهو ما يعني أن بمقدورهم أن يقدموا وجهات نظرهم، علاوة على الإعراب عن شواغلهم، مباشرة للقضاة حيثما تكون مصالحهم قد تضررت.

١٤ - وأشارت السيدة فيرستمان إلى أن الأمر كان يقتصر قبل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية على الحديث بصورة رئيسية عن ضحايا أكثر الجرائم جسامة، إلا أنهم يستطيعون الآن التكلم عن أنفسهم بأنفسهم. وأضافت بأن تطور السوابق القانونية يعترف بالجنود الأطفال السابقين كضحايا بدلاً من اعتبارهم جناة ويسمح لهم بالمشاركة في الدعاوى. وشددت كذلك على أهمية تحديد مجموعات محددة مثل رابطات المرأة في البلدان التي بها حالات من هذا القبيل، بحيث يمكن دعم جهود الضحايا للحصول على من يمثلهم قانونياً أمام محكمة الجنايات الدولية عن طريق أناس يعرفونهم ويثقون بهم. وأكدت، في ضوء ذلك، على ضرورة دعم الوسطاء من زاوية الخدمات التي يقدمونها للضحايا الذين يحاولون المشاركة.

١٥ - وأبرز السيد تولبيرت حقيقة أن نقل نظام روما الأساسي للضحايا من هامش الدعاوى إلى قلبها يعتبر تطوراً ثورياً في العدالة الجنائية الدولية ينبغي لها أن تحتفي به، بيد أنه يطرح في نفس الوقت عدداً من التحديات التي يتعين معالجتها أثناء مناقشات حلقة المناقشة. وأكد بالمثل على أهمية إعطاء الضحايا صوتاً في الإجراءات الجنائية، مشدداً على أن مشاركة الضحايا مسألة لها شأنها، ليس فقط بالنسبة للضحايا أنفسهم، وإنما بالنسبة لما للمحكمة من سجل وتراث تاريخيين أيضاً، علاوة على أهميتها لنظام العدالة الجنائية الدولية بصفة عامة.

١٦ - وتكلمت السيدة رين عن توقعات الضحايا وأبرزت المشاكل المخصوصة التي تواجه الضحايا في حياتهم اليومية. وأشارت على وجه الخصوص إلى النساء اللاتي يعانين من العنف الجنسي كتكتيك في الحروب، علاوة على معاناتهن من الوصمة عندما يعدن إلى مجتمعاتهن. وأكدت أهمية تشجيع المرأة على المشاركة وبذلك تضمن المرأة أن تأتي النتائج في صالحها.

١٧ - وأعربت السيدة ماسيكا بيهامبا، بناء على ما طرحه مدير المناقشة بوصفهم العيون والآذان في أرض الواقع، عن انشغالها بشأن الإجراءات المطولة، علاوة على عدد الضحايا المقبولين كمشاركين في الدعاوى بالمقارنة مع عدد الضحايا الذين تقدموا بطلبات. وأفادت بأن الصدمات النفسية الناتجة عن الجرائم المرتكبة ضد النساء تعتبر مشكلة

جسيمة. وحقيقة أنه كان عليهم في غالب الأحيان أن يعشن بجانب من هاجموهن يزيد من حالة الصدمة لديهن. وأضافت أن المجتمع يتوقع أن تستجيب التعويض لهذه الهواجس بصورة مناسبة.

١٨ - وأثنت السيدة فريتسمان على قائمة التحديات الرئيسية فيما يتعلق بمشاركة الضحايا في إجراءات المحكمة على النحو الذي حدده مدير المناقشة؛ وقد استكمل مشاركون آخرون في المناقشة ملاحظاتها.

(أ) إحاطة الضحايا علماً بحقوقهم

١٩ - تم التأكيد على أنه من أجل تدعيم وضع الضحايا مع تضيق المسافة الجغرافية بين الحكمة والضحايا يكون من الضروري أن تقوم المحكمة بإحاطتهم علماً بحقهم في المشاركة، بما في ذلك تزويدهم بمعلومات شاملة عن طابع ونطاق حقوقهم بموجب نظام روما الأساسي وقواعد الإجراءات والإثبات.

(ب) سبل الحصول على التمثيل القانوني

٢٠ - تم تبيان أن التحديات الرئيسية تتمثل في نقص الوسائل المالية الكافية، علاوة على مشاكل الاتصالات، وقد نجمت تلك المشاكل عن عدم وجود الممثلين القانونيين عادة في نفس بلد المحكمة، وأنهم علاوة على ذلك يضطلعون بأنشطتهم في مدن موجودة على مسافة كبيرة من الضحايا الذين يعيشون في غالب الأحيان في مناطق نائية. وفي هذا الصدد، لاحظت أن المجموعات عند مستوى القاعدة يمكن أن تلعب دوراً أكثر أهمية في مساعدة الممثلين القضائيين على أخذ التعليمات من العملاء، كما يساعد الضحايا على فهم الإجراءات القانونية للمحكمة.

(ج) عملية تقديم الطلبات

٢١ - فيما يتعلق بالطبيعة المعقّدة لعملية الطلبات من حيث تقديم المستندات المطلوبة التي تثبت أهلية مقدّم الطلب لمركز الضحية، اقتُرح وضع إطار زمني لعملية تقديم الطلبات. ومن أهم التحديات التي يجب التصدّي لها في هذا الصدد تجنّب إحساس الضحايا الذين يريدون المشاركة في الدعوى بالإحباط. وذُكِر في هذا الصدد أيضاً أن تقديم المساعدة على مستوى القواعد الشعبية يمكن أن يساعد أيضاً كثيراً في هذه العملية.

٢ - حماية الضحايا والشهود

٢٢ - أبرز المشاركون في الندوة الأهمية القصوى لضمان حماية مناسبة للضحايا والشهود.

٢٣ - وذكّرت السيدة أربيا بأن حقوق الضحايا بموجب النظام الأساسي لا تقتصر على المشاركة في الدعوى أمام المحكمة، وإنما تشمل أيضاً الحق في الحماية وفي الحصول على تعويض. وأكّدت على أن الحماية المناسبة للضحايا هي شرط أساسي لمشاركتهم في الدعوى كضحايا أو شهود؛ ومن ثم فإن من الأمور الحيوية أن تجري عملية تمكين الضحايا من طلب المشاركة في الدعوى في بيئة آمنة لا تعرّضهم لأي مخاطر. وفي هذا السياق أوضحت السيدة أربيا أيضاً ضرورة التعاون لضمان الحماية والسرية للضحايا المشاركين وكذلك الحاجة إلى اتخاذ تدابير محلية تعمل على تعزيز التكامل، وهو من المبادئ الأساسية للنظام الأساسي لروما.

٢٤ - ولاحظ السيد تولبيرت من واقع خبرته في المحاكم الدولية المخصصة أن السرّية هي من المسائل الرئيسية التي تضمن حماية مناسبة للشهود. ويمكن أيضاً وضع برنامج قوي لنقل الشهود الذين تتعرض حياتهم للخطر إلى أماكن آمنة إذا عادوا إلى بلدانهم. وفي هذا الصدد، شدد على ضرورة أن تنضم الدول إلى اتفاقات نقل الشهود إلى أماكن جديدة التي تبرم مع المحكمة، وأكّد في هذا الصدد على ضرورة تنفيذ تدابير الحماية بمهنية عالية، وأنه يمكن للمحكمة

أن توسّع خبراتها من خلال التعاون مع الدول والمحاكم الدولية الأخرى. وذكَر أيضاً أن وجود المحكمة على أرض الواقع مهم جداً لضمان حماية الضحايا، وأشار في هذا الصدد إلى أنه تم بالفعل إنشاء عدد من المكاتب الميدانية. وأضاف أن من الضروري أيضاً وجود تنسيق بين مختلف أجهزة ووحدات المحكمة.

٢٥ - وأشارت السيدة مازيكا بيهامبا، إضافة إلى ذلك، إلى أهمية حماية الوسطاء الذين كثيراً ما يتعرّضون للهجوم بسبب المساعدة التي يقدمونها للمحكمة.

٣ - دور الإرشاد الميداني

٢٦ - أكد المشاركون في الندوة على أهمية وجود برنامج جيد للإرشاد الميداني من أجل زيادة المعرفة بالمحكمة لدى الشعوب المتأثرة وتعميق فهمهم لها وطرق الوصول إليها.

٢٧ - وأوضحت السيدة أربيا أن برنامج الإرشاد الميداني للمحكمة هو عبارة عن تواصل في الاتجاهين بين المحكمة والمجتمعات المتضررة التي أمكنها إعلام المحكمة بحالات محددة تتعلق بالملابسات. ولاحظت أن البرنامج أنشئ من أجل ضمان إتاحة الوصول إلى العدالة للضحايا وللمجتمعات المتأثرة في البلدان التي تعمل بها المحكمة، وذلك من خلال نشر المعلومات المعدّة بشكل يناسب الخلفيات الجغرافية والثقافية للضحايا، وكذلك الجرائم التي تعرّضوا لها. وأكّدت على الدور الهام الذي يقوم به الوسطاء، مثل الزعماء الدينيين وقادة المجتمع، في الوصول إلى الضحايا في الميدان. وأكّدت على ضرورة البدء بأنشطة التوعية في مرحلة مبكرة، ونوّهت بهذا الصدد بنجاح البعثات التي قامت بها فرق التوعية في كينيا والتي بدأت حتى قبل بدء التحقيقات. وأبرزت السيدة أربيا أيضاً أهمية استخدام وسائل الاتصال الحديثة لضمان الوصول الفعلي للجمهور المستهدَف.

٢٨ - وأشار السيد تولبيرت إلى أنشطة الإرشاد الميداني التي تقوم بها المحكمة والتي تستفيد من العمل الذي أدته المحكمة الجنائية الدولية لجمهورية يوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (ICTR)، والمحاكم المختلطة كالمحكمة الخاصة لسيراليون (SCSL). وأشار إلى الخبرات المستفادة من المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا كما أشار إلى أنه حينما أدركت المحكمة فقط أن ليس لها تأثير كبير على أرض الواقع ووجدت كثير من المفاهيم الخاطئة عن دور المحكمة، بدأ التجاوب مع مجموعات الضحايا والمجتمعات المحلية تسير في اتجاهه. ووضع حينئذ مفهوم الإرشاد الميداني وتم تدريجياً القيام بأنشطة تضمن التوعية بأنشطة المحكمة. وأكد السيد تولبيرت على أن الإرشاد الميداني ليس دواء ناجعاً وإنما يمكنه أن يكون قوياً جداً بالنسبة للضحايا وأن يضفي معنىً ملموساً على أعمال المحكمة.

٢٩ - وأكدت السيدة مانساري أن معظم التحديات التي برزت أثناء المناقشة في الندوة يمكن التصدّي لها من خلال برنامج قوي للإرشاد الميداني. وأبرزت أهمية الوصول إلى أضعف فئات السكان، خاصة الأطفال والنساء، من خلال المعلومات المعدّة خصيصاً بشكل يراعي احتياجاتهم. وأشارت إلى أن التعاون مع المنظمات المحلية غير الحكومية يمكن أن يكون مفيداً للغاية لتحقيق هذا الغرض. أوضحت أيضاً أن الإرشاد الميداني لا يركز وحسب على حقوق الضحايا، بل يركز كذلك على الحق في المحاكمة العادلة للمدعى عليهم، حيث أن هذا هو الطريق الذي يجعل المحاكمات عادلة ومتوازنة، مما يجعل نتيجة الإجراءات القانونية مقبولة في نهاية الأمر. وأخيراً لاحظت أن إدارة توقعات الضحايا، الذين يمكن لعدد محدود منهم أن يشارك في أعمال المحكمة يمثل تحدياً حرجاً آخر يواجه المحكمة في مسألة مشاركة الضحايا. فإذا لم يتم تلبية تلك التوقّعات فإن ذلك يؤثّر تأثيراً سلبياً على الطريقة التي ينظر بها الضحايا إلى المحكمة، وإلى العدالة الجنائية الدولية بشكل عام.

٣٠ - وفيما يتعلق بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أعربت السيدة مازيكا بيهامبا عن القلق من حقيقة أن أنشطة المحكمة لا تزال تحتاج إلى تحسين كبير للوفاء بتوقّعات الضحايا، رغم قيام المحكمة بإنشاء مكتب ميداني في بونيا، إلى جانب دعم وعي المجتمع المدني بالمحكمة داخل المجتمعات المحلية وأن هذا الجهد لا يزال يحتاج إلى تحسين للارتفاع إلى مستوى توقعات الضحايا.

٣١ - وأكّد عدد من المشاركين في الندوة على أن إتاحة التمويل المناسب هو شرط أساسي لوجود أنشطة فعّالة للدعوة، ودعوا الدول الأطراف إلى تقديم الدعم إلى المحكمة لكي تستطيع الوفاء بولايتها في هذا الصدد.

٤ - دور الصندوق الاستئماني للضحايا

٣٢ - أوضحت السيدة رين أن المهام الرئيسية للصندوق الاستئماني للضحايا هي توفير إعادة التأهيل البدني، والمساعدة السيكولوجية والدعم المادي. وذكرت أنه قد تحقق تقدّم كبير بالفعل، حيث يوجد حالياً ٣٤ برنامجاً في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي شمال أوغندا وكذلك في جمهورية أفريقيا الوسطى، يستفيد منها نحو ٠٠٠ ٤٢ من الأفراد بشكل مباشر ونحو ٠٠٠ ٢٠٠ من الأفراد بشكل غير مباشر. ومع ذلك فهي تشعر بالقلق إزاء عدم كفاية الموارد المالية، ومن ثم تدعو الدول إلى زيادة مساهماتها في الصندوق الاستئماني الذي يعتمد إلى حدٍ كبير على التبرعات. وكان هناك اتفاق عام على ضرورة إتاحة المزيد من الموارد من أجل تقديم مساعدة ذات مغزى للضحايا.

٣٣ - وأشارت السيدة مازيكا بيهامبا إلى أهمية تنفيذ تدابير محددة لدعم النساء اللاتي كن ضحايا لجرائم جنسية ومن ثم يعانين من الصدمات والإحساس بالعار. وقالت إن تلك المساعدات لا تزال في رأيها غير كافية ويجب ألاّ تقتصر على المساعدات المادية. وذكَرت في هذا الصدد أن منظمتها تقوم في جمهورية الكونغو الديمقراطية بمساعدة النساء في الحصول على عمل والاندماج في المجتمع المحلي.

٣٤ - وشددت السيدة فرستمان على أنّ الصندوق الاستئماني الخاص بالضحايا يشكّل الجزء المتعلق بالتعويضات من المحكمة وينبغي اعتباره جزءا أصيلاً في نظام روما الأساسي. وبصورة محددة، حثّت الدول على المساهمة في الصندوق الاستئماني لزيادة موارده أيضاً بحيث يمكن اتخاذ إجراءات تتيح تجميد الأصول التي بحوزة مرتكبي الجرائم ومصادرتها. وسلطت الأضواء أيضاً على أن اعتماد إجراءات وطنية يعتبر أمراً بالغ الأهمية لاستكمال أنشطة المحكمة الجنائية الدولية لدعم الضحايا. وأعادت السيدة أربيا التأكيد كذلك على أهمية التكامل في هذا الصدد.

دال - الجزء التجاوبي بين أعضاء الفريق والوفود

٣٥ - أكدت التدخلات من جانب الدول والجهات المعنية على أهمية الدور الممنوح للضحايا بموجب نظام روما الأساسي. وإضافة إلى ذلك، قدمت وفود كثيرة مقترحات محددة عن السبل الكفيلة بزيادة تعزيز أنشطة المحكمة في تقوية موقف الضحايا في المجالات الرئيسية الثلاثة قيد المناقشة.

٣٦ - وأبرز أحد الوفود أهمية دور الموظفين الميدانيين في كفالة الحماية الملائمة للضحايا وضمان مشاركتهم وأهمية الإرشاد الميداني، مشيراً إلى ضرورة تنسيق الأنشطة وإلى أهمية هذا الوجود الميداني في تيسير كافة عمليات المحكمة ومن بينها التحقيقات. وأشار وفد آخر إلى الدور المتزايد الذي يمكن أن تضطلع به المنظمات غير الحكومية في المستقبل في أنشطة المحكمة ذات الصلة بالتوعية.

٣٧ - وقُدم اقتراح مفصّل لزيادة مشاركة الضحايا في ضوء الخبرة المكتسبة على الصعيد الوطني. وتشمل التدابير المقترحة إنشاء مكاتب للمعلومات القضائية وإسناد مهمة الاتصال المباشر بالضحايا إلى مدع عام وإعداد برنامج خاص بتقديم الدعم القضائي يتضمن أفرقة من العاملين في المجال الاجتماعي وأفرقه لدعم مجموعات الضحايا. وأُشير إلى أنّ المجتمع المدني يمكن أن يضطلع ببعض من هذه الأنشطة. وإضافة إلى ذلك، اقترح هذا الوفد سبلاً لتيسير الاستفادة من آليات التعويض والإنصاف. وتشمل هذه الوسائل تدابير تتعلق بالتعليم والعمل والاعتراف بالضحايا وتعويضهم.

٣٨ - وشددت منظمة دولية على أهمية معالجة "حق الضحايا في معرفة" ما حدث لذويهم معالجة سليمة، مشيرةً إلى أنّ ما تقوم به المحكمة الجنائية الدولية من أعمال تتضمن التحقيقات الطبية الشرعية واستخراج الجثث قد تكون قيمة ومفيدة بوجه خاص في هذا الصدد.

٣٩ - واستفسر البعض عن الدروس المستخلصة من تجربة المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة في ما يتعلق بقضايا النساء اللاتي وقعن ضحايا لجرائم جنسية وواجهن مرتكبي تلك الجرائم في قاعة المحكمة. وفي هذا الصدد أشار السيد تولبيرت إلى أهمية وضع برنامج تدريب لتوعية المدعين العامين والقضاة وذلك بغية حماية مصالح النساء والأطفال الذين يدلون بشهاداتهم كشهود. وإضافة إلى ذلك، ينبغي إتاحة الفرصة للإدلاء بالشهادات عن بعد.

٤٠ - وأُثير سؤال عن الدور الذي يمكن أن تقوم به الدول في إعداد سياسة بشأن التعويضات. وأشارت السيدة أربيا إلى أنّ المحكمة لم تمنح بعد أية تعويضات ووافقت في الوقت نفسه على أنّ بوسع الدول أن تقوم بدور في هذا الصدد.

٤١ - واستفسر أحد الوفود عن الدعم المالي المتاح للمساعدة في تنفيذ تدابير الحماية على الصعيد الوطني. وأوضحت السيدة أربيا أنه قد تمّ وضع ترتيب جديد لنقل الشهود إلى أماكن أخرى يتمثّل في اتفاق ثلاثي الأطراف يبرم بين المحكمة والبلد المشارك في الاتفاق والدولة التي سينقل إليها الشهود.

٤٢ - وفيما يتعلق بالصندوق الإستئماني لصالح الضحايا، قُدم اقتراح بإسناد مهمة إضافية إليه تتمثل في إسداء النصح وتقديم الإرشادات للدول الراغبة في تحسين وتعزيز أنظمتها للتعويض باعتماد مبادئ توجيهية أو مدونة سلوك على سبيل المثال.

٤٣ - وبوجه عام، تمّ التشديد على أهمية دعم المحكمة والصندوق الإستئماني الخاص بالضحايا بموارد مالية كافية.

هاء - الاستنتاجات

٤٤ - واختتم المدير اجتماع الفريق بتقديم استنتاجات أولية سرد فيها الإنجازات والتحديات والمقترحات للمضي قدماً في المستقبل.

١ - الإنجازات

٤٥ - أقرت المحكمة، والدول الأطراف والمجتمع المدني وأعادت التأكيد بقوة على أهمية الأحكام ذات الصلة بالضحايا وعلى الولاية ذات الطابع المبتكر لنظام روما الأساسي

٤٦ - وتأخذ المحكمة ولايتها مأخذ الجد وهي قد أعدت إستراتيجية تستهدف زيادة مشاركة الضحايا. ويتضح ذلك جلياً في عدد الضحايا الذين أودعوا دعاوى لدى المحكمة وشاركوا في الإجراء آت القضائية.

٤٧ – وتمّ تكثيف أنشطة الإرشاد الميداني وأُعدت برامج تركيز خاصة.

٤٨ – وقد تمّ إنشاء الصندوق الإستئماني وهو يعمل بكفاءة وقد رحب الضحايا ببرامجه التي لها تأثير واضح.

٢ – التحديات

٤٩ – لازال الضحايا يفتقرون إلى معلومات كافية عن المحكمة وإجراءاتها.

٥٠ – يصدق ذلك بوجه خاص على النساء والأطفال الذين لا يتمكنون، لأسباب شتى، من الحصول على معلومات عن المحكمة. وينطبق ذلك أيضا على من يعيشون في المناطق النائية.

٥١ – وبسبب هذا القصور في المعلومات، يكون لدى كثير من الضحايا توقعات غير واقعية عن العملية وعن التعويضات.

٥٢ – يمثل الأمن، دون ريب، مبعث قلق لدى الضحايا والشهود الذين تواصلوا مع المحكمة.

٥٣ – لازال الغموض يكتنف دور الوسطاء.

٥٤ – لازال إبراز أهمية الصندوق الإستئماني وموارده محدودا.

٣ – المضي قدماً في المستقبل

٥٥ – ينبغي أن تستحدث المحكمة سبلاً مبتكرة لتعزيز تحاورها المتبادل مع الضحايا والمجتمعات المحلية المتضررة.

٥٦ – ينبغي تحقيق قسط أوفر من الفائدة من أنشطة الإرشاد الميداني التي تضطلع بها المحكمة ومواءمتها بشكل أكبر مع احتياجات الضحايا.

٥٧ – ينبغي إعداد سياسة خاصة لتلبية احتياجات النساء والأطفال.

٥٨ – ثمّة حاجة إلى مزيد من تدابير حماية الضحايا والشهود.

٥٩ – ينبغي أن تنتهي المحكمة من وضع اللمسات النهائية والتنفيذ لسياسات شاملة تتعلق بالوسطاء.

٦٠ – ينبغي تعزيز العمليات الميدانية وربطها بالتخطيط الاستراتيجي وبتخصيص الموارد.

٦١ – ينبغي توجيه التهنئة للصندوق الإستئماني لقيامه بتطبيق برنامج رصد وتقييم لمشروعه الحالي إذا كان ذلك يبرز دوره بصورة أكبر.

٦٢ – وفي الختام، ليس بوسع المحكمة والعاملين فيها إلا السير في هذا الدرب وحدهم. فهم بحاجة إلى أن يواصل القائمون على أمر المحكمة –أي الدول الأطراف– التزامهم ودعمهم وقيادتهم لها.